محاضرات

في مقياس منهجية البحث العلمي

ماستر 1، تخصص القانون

الخاص

2021-2020

أستاذة خدام

المحاضرة رقم 1

تمهيد حول منهجية البحث العلمي

البحث العلمي هو: "وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح المعلومات الموجودة، وذلك باتباع خطوات المنهج العلمي". أو هو: "نشاط علمي منظم وطريقة في التفكير واستقصاء دقيق يهدف إلى اكتشاف الحقائق معتمدا على مناهج علمية موضوعية من أجل معرفة الترابط والكشف عن الحقائق واستخلاص القوانين".

ويهدف البحث العلمي إلى: الوصف، التفسير، التنبؤ، حل المشكلات، استخلاص حقائق جديدة، تصحيح معلومات ونظريات سابقة، تطوير المعرفة، مواجهة متطلبات الحياة الإنسانية.

ومن بين أساسياته:

- الأمانة العلمية، عرض المشكلة، صياغة الفرضيات، دقة الدراسة.
- الأصالة والابتكار، اختيار العينة الأنسب، التحليل والتفسير.
- سلامة النتائج، دقة اللغة والأسلوب، حداثة المراجع وارتباطها بالبحث.

وحتى يصل البحث العلمي إلى تحقيق الأهداف المرجوة منه، ويكون بحثا ذو قيمة علمية يجب أن ينجز ويقوم على قواعد وأسس وخطوات منظمة تضعها المنهجية بين يدي الباحث. ذلك أن انجاز أي بحث علمي دون إتباع هذه القواعد ودون السير وفقا لمنهج علمي يعد مجرد تكديس لمعلومات.

وعلى هذا الأساس ينصح الباحث بالابتعاد عن المنهج التلقائي لكونه منهجا يقوم على التلقائية واللاشعور، ذلك أن الإنسان في تفكيره قد ينظم أفكاره ويرتبها فيما بينها حتى تصل إلى المطلوب، على نحو تلقائي ليس فيه تحديد ولا يقوم على قواعد وأسس وشروط موضوعة مسبقا. وهذا النوع من المنهج من شأنه أن يؤرق الباحث ويجعله يبذل مجهودا أكبر، وفيه مضيعة للوقت، ناهيك عن الأخطاء والعراقيل التي تواجهه أثناء سير عملية البحث.

فالباحث يحتاج إلى التقيد بمنهج علمي يضبط عملية سير العقل البشري ويوضح الطريق الصحيح الواجب إتباعه للوصول إلى الغاية المرجوة. فلأن المنهج العلمي يقوم على مجموعة المبادئ والخطوات المنظمة الموضوعة مسبقا والمدروسة من قبل المختصون، فهو يعتبر الأساس السليم للحصول على معلومات وبيانات دقيقة والتوصل إلى نتائج ذات مصداقية، ويجعل البحث ذو قيمة علمية.

وتختلف المنهجية عن المنهج في كون أنها تهتم بالقواعد الأساسية للبحث العلمي وكيفية صياغته، والالتزام به قبل وأثناء البحث العلمي، مع تحديد الوسيلة التي يتم استخدامها للكشف عن الحقيقة. في حين أن المنهج يقتصر على الطريق التي تكشف عن الحقيقة وبهذا تكون المنهجية أشمل من المنهج لكونها علم المناهج.

فمن هذا الاختلاف، نبرز الجوانب الثلاث للمنهجية، والتي ينتمي المنهج إلى أحد جوانبها:

- الجانب الشكلي: يتعلق بالمرحلة الأخيرة في إعداد البحث العلمي، وهي مرحلة كتابة البحث وإخراجه في صورته النهائية.

- الجانب الموضوعي: يتعلق بطريقة التفكير، ومجموعة المبادئ والقواعد التي تحكم سير العقل الإنساني في بحثه عن الحقيقة. ولا يكون الباحث مقيد بمنهج بحث واحد محدد بل يكون أمام مجموعة من المناهج يختار منها ما يتناسب مع موضوع بحثه المختار، فنوع المنهج وعدده رهين بالموضوع محل الدراسة.

- جانبها الإجرائي أو العملي: فيهتم بدراسة الإجراءات العملية التي تساعد الباحث في جمع المعلومات (العينات، الاستبيان).

ولأن البحث القانوني هو عبارة عن: "دراسة موضوع قانوني أو التطرق إلى مسألة قانونية من جميع الجوانب العلمية التي تتصل بهذا الموضوع عن طريق التحليل بهدف الوصول إلى حل المشكلة". فإن الباحث القانوني يحتاج إلى الإلمام بجوانب المنهجية لأنها تساعده في كيف يفكر، كيف يبحث، كيف يكتب، كيف يحلل ويناقش، وكيف يبحث عن الحل القانوني للمشكلة المعروضة.

ومن ثم ترتبط المنهجية بالعلوم القانونية بمختلف فروعها وأقسامها، فهي تهدف إلى تزويد الباحث بالطريقة والأسلوب العلمي المنطقي في التعامل مع موضوع بحثه، كما تمدّه بأدوات وأساليب كيفية الحصول على المعلومة اللازمة واستعمالها في انجاز البحث العلمي.

فإذا منهجية البحث العلمي تسطر مراحل إعداد البحث العلمي وكل المسائل المرتبطة بذلك ابتداء من مرحلة اختيار موضوع البحث إلى غاية كتابته وتحريره.

المحاضرة رقم 2

معايير تساعد الباحث على اختيار موضوع البحث

إن أصعب مرحلة تواجه الباحث هي مرحلة اختيار موضوع البحث، إذ عليه أن يحدد الموضوع تحديدا دقيقا مؤكدا حتى لا يضطر لتغييره فيما بعد. لهذا تتطلب هذه المرحلة من البحث تحقيق المعيارين الذاتي والموضوعي.

1- المعيار الذاتي لاختيار موضوع البحث العلمي

يقصد بهذا المعيار ما يتعلق بالباحث، وبيان مدى قدرته على الوفاء بمتطلبات البحث المختار. وفي هذا السياق، تتدخل عدة عوامل ذاتية تجعل الباحث يميل لموضوع على حساب موضوع آخر أهمها:

أ- الرغبة النفسية الذاتية للموضوع المختار: إن الارتباط النفسي والعاطفي القائم بين الباحث وموضوع بحثه يمكنه من تحمل أعباء البحث، يزوده بالصبر والمثابرة، يبعده عن الوقوع في الملل، ويخفف عنه الإرهاق المادي والجسدي، لهذه المعطيات لابد من ترك للباحث حرية الاختيار، وفي حالة عدم تمكنه من ذلك بمفرده يمكنه طلب المساعدة والاستشارة من الأستاذ المشرف على البحث.

ب- الاستعدادات والقدرات الذاتية: لابد أن تتوافر لدى الباحث قدرات واستعدادات يتم تبعا لها اختيار موضوع البحث أهمها:

1- القدرات العقلية (سعة الاطلاع، التفكير والتأمل) التي تمكن الباحث من الفهم والتفسير، فعليه أن يختار موضوعا يتناسب مع قدراته العقلية وتدرجه العلمي، وعليه أيضا أن يراعي قدراته الجسمية كما لو كان مريضا أو مقعدا، إذ يمكن لموضوع واحد أن يتوافق مع قدرات الباحث دون باحث آخر.

2- الصفات الشخصية والأخلاقية: يجب أن تتوافر لدى الباحث جملة من الصفات تجعله قادرا على القيام ببحثه كاتصافه بهدوء أعصابه، شجاعته، الاحترام، الخلق والإبداع، قوة الملاحظة، التركيز، الموضوعية.

3- القدرة المالية على الإنفاق على البحث لكونه قد يتطلب مصاريف باهضة للتنقل، وشراء المراجع وتصويرها (خاصة إذا كان الباحث متزوجا). وأيضا في الحالة التي تكون فيها الدراسة محل مقارنة.

4- الاستعدادات اللغوية: على الباحث مراعاة قدراته اللغوية أثناء اختيار موضوع البحث وما إذا كان الموضوع يتطلب التحكم في أكثر من لغة، لأن هناك مواضيع مصادرها ووثائقها مكتوبة بلغة أجنبية.

5- عامل الوقت: تختلف المدة الممنوحة للباحث في انجاز بحثه حسب التدرج العلمي والتفرقة بين البحوث القصيرة، ومذكرات الماستر أو أطروحات الدكتوراه. فعليه أن يختار موضوعا يتناسب مع تدرجه العلمي وبإمكانه إنجازه خلال المدة الزمنية المسموح بها.

ت-التخصص العلمي والمهني: لا يمكن لأي شخص كان أن يقوم بإنجاز بحوث علمية، إذ لابد أن يكون حاملا لشهادات تؤهله لذلك، فالتخصص العلمي يعد من أهم المعايير الواجب احترامها والتأكد من تحققها. فرجل القانون مثلا لا يمكنه أن ينجز بحثا في المجال الطبي أو الهندسي، إنما يقوم به في مجال العلوم القانونية، وحتى هنا، عليه أن يحدد ما إذا كان متخصصا في القانون العام أم القانون الخاص ثم يختار أحد التخصصات الفرعية لهذين التقسيمين كالقانون التجاري أو المدني، أو القانون الدستوري أو الإداري، وهكذا...

ضف إلى ذلك، فإن طبيعة عمل الباحث وتخصصه المهني يؤثران في اختيار موضوع البحث. إذ أن الباحث الذي درس في فرع مرتبط بمهنته، عليه أن يختار موضوعا يدخل ضمن اختصاصه المهني. فيتحصل بذلك على رتب مهنية متقدمة، وتكون الوسائل التي توفرها له وظيفته تحت تصرفه مما يسهل عليه عملية البحث ويدعم جانبه العلمي. فمثلا: الدبلوماسي الذي يختار موضوعا في القانون الدولي العام.

فالمعيار الذاتي هنا هو عبارة عن مجموعة من الشروط لصيقة بشخصية الباحث أو بذاته لهذا سميت كذلك، ولا يقصد بها النزعة الذاتية للباحث والتي يتعين عليه الابتعاد عنها قدر الإمكان، فالنزعة الذاتية (عكس الموضوعية) ومعناها تأثر الباحث بأهوائه ومعتقداته وميله لطرف على حساب الآخر

بسبب الجنس أو الدين أو العرق، وكذا تعصبه وإثارته للجدل العقيم وفرض رأيه الشخصي الذي لا يستند على حجج وأدلة.

وعليه، إذا تحقق الباحث من توفر الشروط والعوامل المذكورة أعلاه، يكون في الطريق السليم لاختيار الموضوع المناسب.

2- المعيار الموضوعي لاختيار موضوع البحث العلمي

إلى جانب العوامل الذاتية، هناك عوامل أخرى موضوعية لكونها تتعلق بموضوع البحث ينبغي مراعاتها أهمها:

أ- القيمة العلمية لموضوع البحث: المقصود بها أن يكون البحث كاشفا لحقائق جديدة أو مطورا ومصححا لمعلومات سابقة، وقيمة البحث تنبع من أهمية المشكلة التي تثيرها وكذا المجالات التي يمتد إليها.

ب- أهداف سياسية البحث العلمي المعتمدة وذلك نظرا لارتباط البحث العلمي بالحياة العامة الوطنية والدولية، ونظرا لارتباط وتفاعل البحث العلمي بالحياة الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية في الدولة.

ت-مكانة البحث من بين أنواع البحوث العلمية الأخرى: نوعية البحث تتحكم في تحديد الموضوع الواجب دراسته (كأن يكون البحث ليسانس أو مذكرة تخرج ماستر أو رسالة دكتوراه، أو مقال قانوني).

ث-توفر المراجع والوثائق العلمية: تشكل الوثائق العلمية طاقة للإنتاج الفكري والعقلي في ميدان البحث العلمي، هذه الوثائق قد تكون مخطوطة، مطبوعة، مسموعة أو مرئية. وهي تعد عاملا جوهريا وأساسيا في اختيار موضوع البحث لأن هناك موضوعات نادرة المصادر والوثائق العلمية وهناك موضوعات غنية بها. (**تخصص لها محاضرة لمزيد من التفاصيل**).

المحاضرة رقم 3

تحديد مشكلة البحث العلمي

لا تخلو أي دراسة من تحديد مشكلة البحث العلمي، وهي مرحلة تؤرق الباحث ويجد صعوبة في ذلك، فمن شأن المعلومات الموضوعة أدناه أن تساعده وتسهل عليه اجتياز هذه الخطوة.

لا شك في أن مشكلة البحث قد تكون سببا في اختيار موضوع الدراسة، ومصادر اختيارها وتحديدها متنوعة، فقد تتأتى بالملاحظة. أو نتيجة الاهتمامات الشخصية أو القانونية بموضوعات معينة. كما يمكن أن يكشف عنها من كثرة المطالعة، فالمادة العلمية مصدرا مهما في التعرف والوقوف على مسائل ومشكلات قانونية. أو من خلال المحاضرات. وأيضا باستطاعة الباحث الاستفادة من حضوره للملتقيات العلمية والأيام الدراسية لتسليطها الضوء على مواضيع قانونية بكافة عناصرها وجوانبها. وإلى جانب هذه المصادر يمكنه استشارة ذوي الاختصاص وطلب النصيحة ولما لا تقديم اقتراح ومواضيع هامة تحتاج إلى دراسة.

ولتدقيق مشكلة البحث نطرح التساؤلات التالية:

- لماذا نهتم بهذا الموضوع؟ أي لماذا هذا الموضوع دون سواه، ما هي أهميته؟
- ما الذي نطمح لبلوغه؟
- ماذا نعرف لحد الآن عنها؟
- أي سؤال بحث سنطرح؟

ولأن أهمية مشكلة البحث تنعكس على القيمة العلمية للموضوع المختار، على الباحث أن يراعي النقاط التالية:

1- حداثة المشكلة؛

2- أهميتها وقيمتها العلمية؛

3- مدى قدرته على حلها؛

4- البيانات والمعلومات حولها، هل هي متوفرة؛

5- توفر الوقت الكافي لدراسة المشكلة؛

6- توفر الإمكانيات المادية؛

7- أن تكون قابلة للبحث؛

8- وأن تكون متصلة بالواقع وجوانب الحياة.

هذا عندما تكون المشكلة القانونية سببا في اختيار موضوع البحث، وأما إذا قام باختيار الموضوع أولا، فينتقل بعدها كخطوة ثانية إلى تحديد مشكلة البحث وصياغتها في شكل سؤال رئيسي. حيث يكون الباحث أمام طرح يتبناه كمدخل لمعالجة موضوع البحث.

وهنا تخضع لمجموعة من القواعد تتمثل في:

1- أن يتأكد الباحث من أن موضوع بحثه ليس غامضا؛

2- صياغة المشكلة على شكل سؤال واضح يحتاج إلى إجابة محددة؛

3- تصاغ المشكلة بمصطلحات تستخدم في البحث؛

4- جعل المشكلة قابلة للبحث؛

5- أن تكون المشكلة ذات قيمة، فإما لم يسبق حلها من قبل، أو أن تكون مصححة أو مطورة؛

6- طرحها بطريقة حيادية ومجردة.

فمشكلة البحث هي كل ما من شأنه أن يثير التساؤلات، فأطلق عليها فن علم طرح التساؤلات، أو كل ما يتطلب الدراسة. وهي بمثابة التحديد العام والداخلي لمجمل موضوع القضية محل الدراسة، لذا يتم تحديدها في بداية البحث لا في بداية التحليل.

فتحدّد عن طريق طرح تساؤل يطلق عليه بالتساؤل الموجه أو السؤال الرئيسي، فهذا التساؤل الأولي هو الذي يعطي الانطلاقة للبحث ثم تليه مجموعة من الأسئلة التي تثري البحث وتشكل بناءه القاعدي، لذا يجب أن يكون حاسما، مركبا وجوهريا بالنسبة لموضوع البحث.

وتلعب المشكلة المحددة دورا هاما في تمكين الباحث من تحديد المسائل الجوهرية في بحثه من تلك التي يعتبرها ثانوية، كما تحدد الأسئلة التي يريد إيجاد أجوبة لها بشكل دقيق ومنظم تقود إلى تبيان ما يهدف إليه الباحث من خلال دراسته وما يحاول إثباته.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنه قد يقع خلط بين مصطلحي "مشكلة البحث العلمي" و"الإشكالية"، لأن كلاهما يعتمد على البحث عن حلول لمسائل معقدة أو مبهمة، ولهما نفس المفهوم ألا وهو الشك في أمر ما. إلا أن هناك نقاط اختلاف بينهما تتمثل في:

- أن الإشكالية هي قضية عامة ومعقدة وينطوي تحتها عدد من التساؤلات، قد نجد لها أجوبة أو لا نجد بحيث تبقى القضية مفتوحة. وأما المشكلة، فهي قضية أقل شمولا وتخص عادة صاحبها إذ يقع في حيرة من أمر ما ويبحث عن حلول لهذه لقضية.

- مفهوم الإشكالية أوسع من المشكلة حيث تحتوي الإشكالية على عدد من المشكلات. فالمشكلة عبارة عن قضية جزئية. أما الإشكالية، فهي قضية مركبة تحتاج إلى أكثر من حل، فيعبر عنها بالمعضلة الكبرى.

- من حيث الشكل، المشكل العلمي مركب واحد. أما الإشكالية، فهي مركب معقد مشكل من عدة مشاكل متواصلة فيما بينها.

- من حيث الموضوع، المشكل لا يطرح إلا جزءا بسيطا من زاوية الرؤيا لموضوع المشكل، أما الإشكالية، فتنظر إلى الموضوع من كل الزوايا.

فمن هنا نلاحظ أن تحديد المشكلة ليس بالأمر السهل إذ يتعين على الباحث دراسة جميع جوانبها، ثم تعريفها تعريفا دقيقا، والتأكد من أهميتها العلمية حتى تكون جديرة بالدراسة.

وفي الأخير، ولأن عنوان البحث العلمي هو دليل الموضوع أو المشكلة محل الدراسة، فعلى الباحث أن يختاره ويصيغه بعناية بحيث يشتمل على كافة عناصر وأجزاء البحث بصورة واضحة، شاملة ودقيقة. وأن تتحقق فيه الشروط التالية:

- الدقة والوضوح من أجل سهولة الفهم والابتعاد عن الإبهام والتأويل؛

- الإيجاز حيث لا يكون مختصرا جدا لا يوضح أبعاد الموضوع، ولا طويلا جدا يحتمل عدة تفسيرات؛

- أن يدل على المحتوى أي وجود علاقة بينه وبين الموضوع؛
- الحداثة والتفرد والجمال، فيتميز به الباحث.

المحاضرة رقم 4

أهمية ودور المادة العلمية في انجاز البحث العلمي

تلعب المادة العلمية دورا أساسيا وهاما في انجاز البحث العلمي، فهي الركيزة الأساسية له. ويحتاج الباحث إلى جمع أكبر عدد ممكن منها لكونها تحدد القيمة العلمية للموضوع محل الدراسة، خاصة إذا اتصفت بالحداثة، وارتبطت بالبحث. ولهذا على الباحث أن يتأكد عند اختياره لموضوع البحث العلمي من توفر المادة العلمية المرتبطة به حتى لا يتأثر سلبا من نذرتها ولا يضطر إلى تغيير الموضوع.

1- المقصود بالمادة العلمية

المادة العلمية هي: "جميع المصادر والمراجع والمعلومات البحثية التي يعتمد عليها الباحث القانوني في بحثه، والتي لها علاقة بموضوع البحث".

2- أهمية المادة العلمية

تكمن أهمية استجماع المادة العلمية في كون نجاح البحث العلمي واكتسابه القيمة العلمية، رهين بقوة المصادر والمراجع والوثائق الموثوقة والجدية. فالمادة العلمية مصدر أساسي لاختيار مشكلة البحث، وفي أنها وسيلة البحوث العلمية وهدفها، إذ لا معنى للبحث أو لاختيار موضوع البحث العلمي دون القيام بجمع وحصر المصادر والمراجع والمعلومات من مختلف الأماكن المتواجدة فيها. وعلى هذا الأساس تعتبر عنصرا هاما في بناء البحث العلمي.

إلى جانب ذلك يحقق جمع المادة العلمية عدة أهداف منها:

- ضمان الاتصال المباشر بين الباحث ووثائق البحث العلمي.
- إثراء الموضوع محل الدراسة للخروج بنظريات وقوانين ونتائج أو توصيات.
- كلما كانت بوفرة كلما ساعدت الباحث على التحليل والتفسير، وعدم التعثر.
- ينصح باختيار مواضيع تشتمل على المادة العلمية حتى يكون البحث ذو قيمة علمية ولا يكون مرهقا جدا للباحث. وفي حال نذرتها يستطيع الباحث الاعتماد على الدراسة المقارنة لتكملة النقص.

فإلى جانب دور المادة العلمية في اختيار موضوع البحث العلمي، كونها تعتبر مصدرا هاما لاختيار المشكلة، فإنها أيضا تصنف ضمن المرحلة الثانية من مراحل إعداد البحث العلمي، إذ وبعد تحديد المشكلة واختيار الموضوع محل الدراسة ينتقل الباحث كخطوة ثانية إلى عملية تجميع المادة العلمية بمختلف أنواعها لانجاز بحثه.

3- أنواع المادة العلمية

تتنوع المادة العلمية إلى مصادر ومراجع.

أ- **مصادر أصلية أولية مباشرة:** ويقصد بها الوثائق التي تتضمن معلومات حول موضوع البحث بدون استعمال وثائق وسيطة في نقل هذه المعلومات.

في ميدان العلوم القانونية نجد:

- الدساتير؛
- التشريعات والقوانين والنصوص والتنظيمات؛
- الاتفاقيات والمعاهدات الدولية؛
- المراسلات؛
- العقود؛
- الأحكام والقرارات القضائية؛
- الإحصائيات الرسمية.

ب-**المراجع**: يطلق عليها اسم المصادر غير الأصلية أو غير المباشرة، هذا النوع يستمد قوته من المصادر الأولية، فيتعرض لها بالتحليل والنقد والتلخيص. بتعبير آخر هي الوثائق التي نقلت الحقائق والمعلومات من مصادر ووثائق أخرى.

في المجال القانوني نذكر:

- الكتب العامة والكتب المتخصصة؛
- المقالات العلمية المنشورة بالمجلات القانونية؛

- رسائل إحدى الدرجات العلمية؛

- الموسوعات والقواميس.

ملاحظة: قد يقع الباحث في مشكل عدم التمييز والتفرقة بين المراجع العامة والمراجع الخاصة (ويطلق علي هذه الأخيرة أيضا المؤلفات)، وخصوصا عندما يضع قائمة المراجع، **فيثير التساؤل: هل هذا الكتاب يصنف ضمن المراجع العامة أو يندرج تحت المراجع الخاصة؟**

للإجابة عن هذا التساؤل على الباحث أن يرجع إلى عنوان الموضوع محل الدراسة ويقارنه مع عنوان الكتاب. فإذا كان الكتاب شاملا للموضوع محل الدراسة أي أن هذا الأخير يمثل عنصرا من مجمل عناصر الكتاب أو بمعنى أن فهرس الكتاب يتضمن عنوان الموضوع محل الدراسة كجزئية، فالكتاب يصنف كمرجع عام. **مثلا:** عنوان الموضوع محل الدراسة "الولاية في عقد الزواج"، والكتاب عنوانه "الوجيز في قانون الأسرة الجزائري"، يصنف الكتاب كمرجع عام.

وغالبا ما يلجؤ الباحث أولا إلى تجميع الكتب العامة لما لها من فائدة في إعطائه نظرة شاملة وفكرة عامة حول الموضوع.

وأما إذا عالج الكتاب الموضوع محل الدراسة مباشرة، أو تفصل الكتاب في جزء من الموضوع، يكون الكتاب مرجعا خاصا. مثلا: عنوان الموضوع محل الدراسة "الولاية في عقد الزواج"، والكتاب عنوانه "أحكام الولاية في قانون الأسرة الجزائري" أو عنوان الكتاب "مركز الولي في زواج المرأة الراشدة"، فهما مرجعين خاصيين.

والمرجع الخاص له أهميته من حيث أنه يزود الباحث بمعلومات في صميم موضوع بحثه ويغنيه عن الإضافات والزوائد التي تخرج عن دراسته، كما يساعده على بناء خطة البحث وعلى التحليل والنقد.

4- أماكن وجودها وتحصيلها

ويمكن للباحث الحصول عليها عن طريق الاتصال بالمكتبات العامة والخاصة، مخابر ومراكز البحث، إضافة إلى الهيئات العلمية والمؤتمرات ومراكز الثقافة، وحتى بتصفح مواقع الانترنيت.

فعلى مستوى كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، يستطيع الباحث القانوني أن يتحصل ويقوم بتجميع المادة العلمية بمختلف أنواعها وباللغتين العربية والفرنسية من

خلال توجهه إلى مكتبة كلية الحقوق والعلوم السياسية، وإلى المكتبة المركزية في وسط الحرم الجامعي، وكذلك من خلال مكتبات مخابر البحث كالمخبر المتوسطي للدراسات القانونية، مخبر القانون الخاص، مخبر القانون المقارن.

وعن مواقع الانترنيت الموثوق بها يمكن للباحث القانوني تصفح:

- موقع الجريدة الرسمية www.jorads.dz .
- تحميل رسائل الدكتوراه ومذكرات الماجستير من خلال الموقع: despace.univ.tlemcen.
- البوابة الالكترونية الجزائرية للمجلات العلمية asjp.

5- مراحل جمع المادة العلمية

ويتم تجميع المادة العلمية على ثلاث مراحل:

أ- مرحلة الجمع التحضيري: مجرد الاطلاع والفهم والتأمل وتكون بواسطة القراءة السريعة الكاشفة. وذلك بغرض أخذ نظرة كلية خاطفة للموضوع عن طريق الاطلاع على الفهارس، وقوائم المراجع والمصادر، كما تشمل الاطلاع على مقدمات وبعض الفصول والعناوين والخاتمة. فهي تمكن الباحث من تحديد الوثائق ذات القيمة العلمية ومدى درجة ارتباطها بموضوع بحثه، وتستهدف تدعيم قائمة المراجع بوثائق جديدة عامة وخاصة.

ب-المرحلة التقييمية: بعد أن يحدد الباحث عن طريق القراءة السريعة الموضوعات التي تشتمل عليها المصادر والمراجع، ينتقل إلى مرحلة القراءة العادية، التي تساعده في الفهم الجيد، وتسجيل المعلومات وتدوينها في بطاقات. أي أن هذه المرحلة التقييمية تهدف إلى تصنيف وتخزين المعلومات حسب أهميتها.

ت-مرحلة التدوين: عند الانتهاء من تجميع القدر الأكبر من المادة العلمية ينتقل الباحث إلى القراءة المركزة المعمقة التي تساعده على التحليل والنقد واستخلاص النتائج ومن ثم كتابتها مع مراعاة واحترام قواعد الاقتباس والهوامش.

المحاضرة رقم 5

نصائح منهجية لتقسيم الموضوع (خطة البحث)

تقسيم الموضوع يعني تحديد الفكرة الأساسية والكلية للموضوع تحديدا جامعا وواضحا، فهو عملية حيوية وجوهرية وحتمية للباحث في إعداد بحثه، إذ تمثل خطة البحث البناء الهيكلي للموضوع محل الدراسة. ونظرا لأهميتها يراعي الباحث عند تقسيمه وتبويبه لها الشروط التالية:

أ- أن تكون الخطة متوازنة تعتمد على التقسيم الثنائي (بابين لرسائل الدكتوراه، فصلين لمذكرة الماستر، مبحثين لبحوث الأعمال الموجهة). وفي حالات نادرة ما يعتمد عل التقسيم الثلاثي.

ب-عرض موضوع البحث من خلال اشتمال الخطة على جميع النقاط الرئيسية والفرعية، ملمة بكافة عناصر الموضوع.

ت-الملائمة بين عنوان موضوع البحث وخطته، بحيث لا يندرج في الخطة أي عنصر خارج صلب الموضوع، ولا ينسى عناصر وأجزاء داخل الموضوع.

ث-تفادي تكرار العناوين في التقسيم.

ج- أن لا تكون خطة البحث مستنسخة من المراجع العامة أو الخاصة، إذ على الباحث أن يستعين بالمادة العلمية لمساعدته على التقسيم لا للنقل الحرفي، فيبذل مجهود ليبرز قدراته وذكائه في ابتكار عناوين جديدة.

ح- لا تصاغ العناوين بصيغة استفهامية بل ترد بصيغة تقريرية. على أن تكون واضحة ومفهومة.

خ- أن تكون العناوين مرتبطة ببعضها البعض وتابعة من أدنى تقسيم لأعلاه وصولا إلى عنوان البحث.

د- مراعاة التوازن في التقسيم والتسلسل بطريقة منهجية، موضوعية.

ذ- إذا تعذر على الباحث تقسيم الخطة إلى فروع، فبإمكانه أن يلجأ إلى قراءة محتوى الفكرة الرئيسية الواردة في المراجع على شكل فقرات، ثم يقوم بتقسيم هذه الفقرات وعنونتها إلى عناوين ناطقة.

ر- إن الخطة تكون قابلة للتعديل والتغيير، فما يضعه الباحث في البداية عبارة عن تقسيم مبدئي للشروع في انجاز البحث، إذ قد تظهر له عناصر جديدة ترتبط بالموضوع أثناء التحليل فيضيفها مثلا.

ز- تفادي تقسيم الخطة -إذا كان الموضوع محل دراسة مقارنة- إلى قسمين منفصلين. مثلا معالجة الموضوع في الفصل الأول وفق الشريعة الإسلامية وفي الفصل الثاني يعرض موقف المشرع الأسري. لأن ذلك سيوقع الباحث في التكرار، يرهقه، ويسقط عنه معلومات، ويفقد البحث قيمته لعدم اتصال المعلومات ببعضها وترابطها، فلا تظهر المقارنة بشكل صحيح. ولذا ينصح معالجة عناوين وجزئيات الموضوع وفق الشريعة وقانون الأسرة تحت نفس العنوان.

المحاضرة رقم 6

كتابــة البحـــث العلمـــي

تتمثل المرحلة الأخيرة والنهائية من مراحل إعداد البحث العلمي في مرحلة صياغة وكتابة البحث. وهي مرحلة تتطلب التركيز والدقة، وتحتاج إلى مجهود فكري وقدرات، يستعين فيها الباحث بالقراءة المركزة، تتخللها فترات التحليل والتفسير والنقد، وإيجاد الحلول، والإجابة عن التساؤلات، وإعلان النتائج المتوصل إليها.

1- أهداف الكتابة

عملية الكتابة تتضمن أهداف معينة منها:

- إعلام القارئ بنتائج البحث.
- الإعلان عن أفكار الباحث وآرائه مدعمة بأسانيد وحجج.
- وضع نظريات والتوصل إلى حلول ونتائج وإعلانها.

2- مقومات كتابة البحث العلمي

من أهم مقومات كتابة البحث العلمي والشروط الواجب التقيد بها من قبل الباحث نذكر على وجه الخصوص:

- الاعتماد واستخدام المنهج العلمي أو المناهج العلمية حيث أن عددها ونوعها يتحدد بناء على موضوع الدراسة المختار، ويعتبر المنهج العلمي مقوم جوهري وحيوي في كتابة البحث، حيث يسير الباحث بطريقة علمية منهجية في تحليل وترتيب الأفكار للوصول إلى نتائج موضوعية وذات قيمة علمية، ويضبط عملية سير العقل البشري. (بشأن أهمية الاعتماد على منهج علمي دون المنهج التلقائي تراجع مقدمة المقياس).
- مراعاة الأسلوب، من حيث سلامة اللغة ووضوحها.

- تفادي التكرار والجمل الركيكة، الدقة والوضوح، ارتباط العناصر ببعضها البعض وعدم التناقض، وكذا تدعيم الأفكار بالحجج والأدلة.

- بروز شخصية الباحث وتقيده بالموضوعية والابتعاد عن النزعة الذاتية والتعصب والجدل العقيم.

- التجديد والابتكار.

- الحفاظ على الأمانة العلمية، وذلك بإرجاع الفكرة إلى صاحبها الأصلي وأن لا ينسبها الباحث إلى شخصه حتى لا يتهم بالسرقة العلمية، ولأجل ذلك عليه احترام قواعد وشروط الاقتباس والتهميش.

3- قواعد وأسس تمكن الباحث من الحفاظ على الأمانة العلمية

عند كتابة البحث العلمي يكون الباحث أمام اقتباس الأفكار والمعلومات من المادة العلمية، لذا يجب أن يكون على دراية بمعنى الاقتباس وكيف يكون، ولكي يحافظ على الأمانة العلمية ولا يتهم بالسرقة العلمية عليه أن يتقيد بقواعد الإسناد أو ما يعرف بالتهميش.

أ- **الاقتباس:** يقصد بالاقتباس عملية النقل الحرفي أو غير الحرفي لنص أو فكرة من مؤلف آخر، يتم استخدامه بغرض تأييد الباحث موقفه من قضية ما، أو تفنيد أحد الآراء المعارضة، أو عرض المعنى المقصود بشكل أفضل، أو إجراء بعض المقارنات بين الآراء والنظريات المختلفة. وبفضل عملية الاقتباس يتمكن الباحث من إثراء موضوعه وكتابته.

والاقتباس على نوعين: فإما أن يكون حرفيا مباشرا، فيطلق عليه بالاقتباس الحرفي، وهو عند نقل الباحث نصا مكتوبا تماما بنفس الشكل والمعنى واللغة كما ورد. وهذا النوع يسمح به في حالات معينة دون غيرها حتى لا يقع الباحث في السرقة العلمية. فالمسموح به هو اقتباس نصا قانونيا كما أورده المشرع في التقنين، أو آية قرآنية، أو عند كتابة حديث نبوي شريف، أو عند وضع التعريفات واستخدام القواميس، وكذلك عند الاستشهاد برأي رجل قانون متخصص، أو عند كتابة مبدأ اعتمدته المحكمة العليا في قرارها.

والنوع الثاني يسمى الاقتباس غير الحرفي أو غير المباشر، وفيه يستعين الباحث بأفكار ومعلومات من مرجع ويقوم بصياغتها بأسلوبه الخاص، شريطة أن لا يخرج عن المعنى الذي كان يقصده الكاتب

الأصلي. فكل ما يخرج عن حالات الاقتباس المباشر يكون فيه الاقتباس غير مباشر. مع العلم أن استعمال الباحث لأسلوبه في صياغة الأفكار لا يغنيه عن وضع الهامش، إذ يتعين عليه أن يشير إلى المؤلف الأصلي لكونه صاحب الفكرة.

ب-**الهامش:** هو ما يخرج عن النص الأصلي من إحالات وتعاليق وشروح، فنجد ثلاثة أنواع من الهوامش:

- هوامش المراجع: وذلك عند ذكر مصدر المعلومة وإرجاع الفكرة إلى صاحبها الأصلي حفاظا على الأمانة العلمية (يشير الباحث في الهامش إلى صاحب المعلومة ومن أين اقتبسها، حتى لا ينسبها إليه هو دون وجه حق).

- هوامش شارحة: في بعض الحالات تحتاج المعلومة المذكورة في المتن إلى شرح أكثر وتفصيل، فيضع الباحث ذلك في الهامش. أو مثلا للفكرة مجموعة من التعريفات يكتفي بذكر اثنان منهم وما تبقى يكتب في الهامش. أو للجزئية لمعالجة تطور تاريخي لا يستدعي كتابته في المتن فيحال إلى الهامش.

- هوامش محيلة على البحث نفسه: ليتفادى الباحث التكرار وإعادة دراسة جزئية معينة سبق له وأن تطرق لها في بحثه يشير في الهامش إلى ذلك مع ذكر الصفحة. فيكتب في الهامش: سبق أن تم دراستها بالتفصيل من خلال المبحث الأول تحت عنوان (يذكر عنوان المبحث) ص. 22 من هذه المذكرة.

- **فكيف توضع الهوامش؟**

يضع الباحث الهامش حسب نوع المادة العلمية على النحو التالي:

أولا: بالنسبة لهوامش الكتب

- **حالة استعمال الكتاب لأول مرة:** عندما يقتبس الباحث المعلومة من كتاب لأول مرة، يصاغ الهامش بكافة تفاصيل الكتاب كالتالي: أنظر، اسم ولقب المؤلف، عنوان الكتاب، الجزء، دار النشر، بلد النشر، الطبعة، السنة، الصفحة.

مثلا: أنظر، أحمد شوقي الشلقاني، مبادئ الإجراءات الجزائية في التشريع الجزائري،ج. 02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط. 04، 2008، ص. 10.

- **عند إعادة استعمال الكتاب:** عند أخذ معلومة من نفس الكتاب لثاني مرة أو أكثر، لا يضع الباحث كافة التفاصيل كما في الاستعمال الأول (أنظر أعلى)، بل يكتفي بوضع الهامش بالطريقة التالية: اسم ولقب المؤلف، المرجع السابق، الصفحة.

مثلا: أحمد شوقي الشلقاني، المرجع السابق، ص. 33.

- **حالة أخذ نفس الفكرة من كتابين مختلفين:** قد يقتبس الباحث المعلومة من كتاب ويجدها أيضا في كتاب آخر، فيرغب في الإشارة إلى المؤلفين، ففي هذه الحالة يوضع الهامش على النحو التالي: أنظر، اسم ولقب المؤلف الأول، عنوان الكتاب، الجزء، دار النشر، بلد النشر، الطبعة، السنة، الصفحة؛ اسم ولقب المؤلف الثاني، عنوان الكتاب، الجزء، دار النشر، بلد النشر، الطبعة، السنة، الصفحة. (فالملاحظ أنه في هذه الحالة يفصل بين تفاصيل الكتاب الأول والثاني **نقطة فوقها فاصلة)**

- **تهميش مرجع غير مباشر:** يكون الباحث أمام هذه الحالة عندما يقتبس معلومة من كتاب، فيجد أن مؤلف هذا الكتاب ليس بصاحب الفكرة الأصلي وإنما هو الآخر اقتبس هذه المعلومة عن مؤلف آخر. فهنا يكون أمام أحد هذين الحلين: فإما أن يكون بمقدور الباحث أن يتحصل على الكتاب الذي مؤلفه هو صاحب الفكرة الأصلي، وفي هذه الحالة يذكره في الهامش بنفس طريقة كتابة هامش الكتاب المبين أعلاه. أو أن الباحث يتعذر عليه الحصول على المرجع الأصلي، فيكتفي بالمرجع غير المباشر، وعند كتابة الهامش يتبع الطريقة التالية: يذكر المعلومات الخاصة بالمرجع الأصلي التي وردت في هامش المرجع غير المباشر ثم يضع.، مقتبس عن: ويذكر تفاصيل الكتاب الذي بين يديه والذي أخذ منه المعلومة.

- **حالة اقتباس معلومة من كتاب لدى مؤلفه إصدارات أخرى:** في حالة ما إذا استعان الباحث بمرجعين أو أكثر لنفس المؤلف ولكن بعناوين مختلفة، وحتى لا يختلط الأمر عليه ولا على القارئ، عليه أن يتبع الطريقة التالية في التهميش: -عند استعمال المراجع لأول مرة لا يطرح أي إشكال، لأن الباحث يذكر في الهامش جميع التفاصيل المتعلقة بالمرجع المستعمل، فلا يختلط عليه الأمر.

مثلا: أنظر، بلحاج العربي، أحكام الزواج في ضوء قانون الأسرة الجديد-وفق آخر التعديلات ومدعم بأحدث اجتهادات المحكمة العليا-، دار الثقافة، 2012، ص. 61.

أنظر، بلحاج العربي، أحكام الزوجية وآثارها في قانون الأسرة الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2015، ص. 80.

- وأما إذا استعملها لأكثر من مرة، ففي هذه الحالة يذكر: اسم ولقب المؤلف، بداية العنوان...المرجع السابق، ص.

مثلا: بلحاج العربي، أحكام الزواج في...المرجع السابق، ص. 70.

بلحاج العربي، أحكام الزوجية وآثارها...المرجع السابق، ص. 89.

ثانيا: بالنسبة لهامش المجلات القانونية

الرجوع إلى المجلات القانونية أمر ضروري، مطلوب، ومهم بالنسبة للباحث القانوني، لجمع المعلومات وإثراء الموضوع محل الدراسة، ويتم وضع الهامش كالتالي:

- في حالة استعمال المقال القانوني لأول مرة: أنظر، اسم ولقب صاحب المقال، عنوان المقال، ذكر اسم المجلة، بلد المجلة، السنة، العدد، الصفحة.

مثلا: أنظر، جيلالي تشوار، تحفظات الجزائر على بعض بنود الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالحقوق الأسرية،-بين التراجع والتمسك-، مجلة العلوم القانونية والإدارية والسياسية، كلية الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ع. 12، ص. 15.

- عند إعادة استعمالها: جيلالي تشوار، تحفظات الجزائر...المرجع السابق، ص. 18.

ثالثا: تهميش أطروحات الدكتوراه ومذكرات الماجستير

- الاستعمال لأول مرة: أنظر، اسم ولقب صاحب الرسالة، عنوان الرسالة، الإشارة إلى نوعها (رسالة دكتوراه أو مذكرة ماجستير)، اسم الجامعة، بلد الجامعة، السنة الجامعية، ص.

مثلا: أنظر، وهيبة مكرلوف، الأحكام القانونية لنظام تغيير الجنس، -دراسة مقارنة-، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015- 2016، ص. 116.

- عند إعادة استعمالها: وهيبة مكرلوف، المرجع السابق، ص. 205.

رابعا: هامش التقنين

- عند ذكر التقنين في المتن لأول مرة تكتب تفاصيله في الهامش على النحو التالي:

الأمر رقم 05- 02، المؤرخ في 18 محرم 1426، الموافق ل 27 فيفري 2005، المعدل والمتمم للقانون رقم 84- 11، المؤرخ في 09 رمضان 1404، الموافق ل 09 جوان 1984، والمتضمن قانون الأسرة الجزائري، ج. ر. 15.

- عند إعادة استعماله: يكتب باستعمال المختصرات: المادة 11 من ق. أ. ج. (المختصر هنا قانون الأسرة الجزائري).

خامسا: عند الاستشهاد بقرار صادر عن المحكمة العليا

ذكر المحكمة، اسم الغرفة أو القسم، تاريخ القرار، رقم الملف، اسم المجلة التي ذكر فيها القرار، سنة المجلة، عدد المجلة، ص.

مثلا: محكمة عليا، غ. أ. ش.، 10/ 04/ 2002، ملف رقم 290808، م. م. ع.، 2006، ع. 01، ص. 103.

للتوضيح: المختصرات تكتب فقط في الهامش ولا تستعمل في المتن. وفي هذا المثال غ. أ. ش يعني غرفة الأحوال الشخصية.، م. م. ع يقصد بها مجلة المحكمة العليا.، ع. أي العدد.، ص مختصر صفحة.

سادسا: أخذ المعلومة من مواقع الانترنيت

ليعتمد على المعلومات المأخوذة من مواقع الانترنيت، يشترط أن يكون الموقع رسميا، وأن يحتوي المقال على صاحبه وعنوان، وأن يتحقق الباحث من صحة المعلومة. وعندئذ يوضع الهامش بالشكل التالي: اسم صاحب المقال، عنوان المقال، تاريخ نشر المقال، ذكر الموقع.

مثلا: ياسين بودهان، الطلاق بالجزائر...أرقام تثير المخاوف، 30/ 10/ 2016، على موقع الانترنيت: www.aljazeera.net.

سابعا: تهميش الاتفاقيات الدولية

- عند ذكره لأول مرة تكتب جميع التفاصيل

مثال1: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اعتمد ونشر بقرار الجمعية العامة 217 ألف (د-3)، المؤرخ في 10/ 12/ 1948؛ صادقت عليه الجزائر بموجب المادة 11 من دستور 1963، ج. ر. رقم 64، المؤرخة في 10/ 09/ 1963.

- عند إعادة استعماله يكتفي الباحث: المادة 16 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

مثال2: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة وعرضتها للتوقيع والتصديق والانضمام بالقرار 180/ 34، بتاريخ 18/ 12/ 1979، ودخلت حيز التنفيذ في 03/ 09/ 1981؛ صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-51، المؤرخ في 22/ 01/ 1996، ج. ر. رقم 6، المؤرخة في 24/ 01/ 1996.

- عند إعادة استعمالها نذكر: المادة 16 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

المحاضرة رقم 7

الإطار العام الشكلي لإعداد البحث العلمي

1- الواجهة

2- الشكر والتقدير

3- الإهداء

4- قائمة أهم المختصرات (تخصص ورقة يكتب فيها الحروف المختصرة التي وردت في الهامش من بدايته إلى غاية الانتهاء منه، ويقابلها معنى الحرف المختصر كاملا).

نذكر بعض الأمثلة ومنها:

ج. الجزء

ع. العدد

ص. الصفحة

ط. الطبعة

د. س. ن. دون سنة نشر

ج. ر. جريدة رسمية

ق. أ. ج. قانون الأسرة الجزائري

م. م. ع. مجلة المحكمة العليا

م. ق. مجلة قضائية

غ. أ. ش. غرفة الأحوال الشخصية

غ. ش. أ. م. غرفة شؤون الأسرة والمواريث

م. ج. ع. ق. إق. س. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، الاقتصادية والسياسية

5- المقدمة

هي المدخل الحقيقي والبوابة الرئيسية لموضوع البحث، والتي منها ندخل على صلب الموضوع. فهي ضرورية جدا كونها تهيئ القارئ للتفاعل مع البحث، وتبين طبيعة البحث. لذا على الباحث أن يوليها أهمية، وأن يتقيد بشروطها ويطلع على العناصر التي يجب أن تتضمنها المقدمة، والتي تتمثل فيما يلي:

- مدخل وجيز لموضوع البحث(لمحة تاريخية إن كان الموضوع يتطلب ذلك، والتعريف)
- أسباب اختيار الموضوع
- مرجعية الدراسة (إن كانت هناك دراسات سابقة)
- الجوانب التي سيتناولها
- أهمية البحث
- أهداف البحث
- مناهج البحث
- صعوبات البحث (اختياري)
- طرح مشكلة البحث
- الإعلان عن العنوانين الرئيسيين للخطة.

ملاحظة:

- على الباحث أن لا يناقش عناصر الموضوع، وأن لا يتصدى إلى التحليل ولا إلى توجيه النقد عند تحرير المقدمة، وأن لا يكشف عن توجهه، ولا يضع حلولا وأجوبة عن التساؤلات.

- لا تكتب الخطة مفصلة عند الانتهاء من المقدمة (تترك للفهرس)، وإنما يكتفي الباحث بالإعلان عنها فقط وذلك من خلال كتابة الفصل الأول: عنوانه. والفصل الثاني: عنوانه.(هذا عن مذكرة الماستر التي تقسم إلى فصلين).

- تناسق عدد صفحات المقدمة مع إجمالي صفحات الموضوع، فهناك من يستحسن أن تمثل المقدمة عشر 10 بالمئة من إجمالي عدد الصفحات.

- تحرر المقدمة في شكلها النهائي بعد الانتهاء من دراسة الموضوع وكتابته، ومع ذلك ينصح أن يتم تجميع المعلومات التي تندرج تحتها في مسودة مع ذكر مصدرها، وذلك حتى لا تتشتت أفكار الباحث ولا يبذل مجهودا مضاعفا.

- يفضل أن لا تعنون المقدمة وتكتب مباشرة في شكل فقرات.

- تهمش المقدمة خاصة عند كتابة اللمحة التاريخية، وعند وضع تعريف، أو ذكر التقنين، أو عند الإشارة إلى وجود دراسات سابقة.

6- كتابة البحث

يراعي فيها الباحث التسلسل، وشروط الكتابة، وقواعد الاقتباس والتهميش، مع استخدام المناهج العلمية التي يتطلبها موضوع البحث العلمي.

7- الخاتمة

هي حصيلة البحث بأكمله، إذ أنها تجسيد للنتائج النهائية التي توصل إليها الباحث من خلال دراسته للموضوع. فهي ليست تكرار لما جاء في المتن ولا تلخيصا حرفيا للدراسة، وإنما تستعمل لربط عناصر الموضوع ببعضها البعض، وللإجابة عن مشكلة البحث الأساسية التي طرحت في المقدمة، وباقي التساؤلات التي تخللت فترات التحليل، وبعدها توضع النتائج المستخلصة، وما أسفرت عنه الدراسة من جديد، ومن ثم تسليط الضوء على الثغرات وسرد الاقتراحات بكل موضوعية، وفي الأخير بإمكان الباحث أن يختم بإثارة إشكالات جديدة تحتاج إلى معالجة وتكون محل دراسات لاحقة.

8- الملاحق

تأتي بعد الخاتمة وقبل قائمة المراجع، قد تكون عبارة عن أحكام قضائية، أو وثائق، أو جداول إحصائية من جهات رسمية، أو مستندات يضعها الباحث لإثراء الموضوع أكثر والاستشهاد بها، بحيث لا يتمكن من إدراجها في المتن أو الهامش. فهي تكميلية.

تكون اختيارية أي يمكن الاستغناء عنها، حسب أهميتها وضرورتها، يلجؤ الباحث بخصوصها إلى أخذ رأي الأستاذ المشرف، ويشترط أن لا تكون بحوزة القارئ، فمثلا وضع التقنين الأسري (قانون

الأسرة الجزائري) في الملحق ليس ضروريا ولا فائدة منه لأن القارئ يستطيع تحصيله بكل سهولة. كما يشترط أن لا تطغى عدد صفحاته على عدد صفحات الدراسة لمجرد الحشو وزيادة الكمية.

9- قائمة المراجع

تصنف حسب الترتيب التالي مع مراعاة توجيهات وملاحظات الأستاذ المشرف:

أولا: المراجع العامة

- بالغة العربية تم باللغة الفرنسية.

ثانيا: المراجع الخاصة

أ- المؤلفات (الكتب الخاصة)

ب-رسائل الدكتوراه تم مذكرات الماجستير.

ثالثا: المقالات القانونية

- باللغة العربية تم باللغة الفرنسية

رابعا: المقالات عبر الانترنيت

خامسا: القوانين والمراسيم

10- الفهرس

يشتمل الفهرس على الخطة مفصلة، بجميع عناوينها الأساسية والفرعية، من الأعلى إلى الأسفل، يقابل كل عنوان رقم صفحة البداية. والترقيم يبتدؤ من أول كتابة المقدمة إلى غاية آخر صفحة من قائمة المراجع.

أسئلة وأجوبة خاصة بالمقياس

1- حدد أهمية ودور الرغبة النفسية في اختيار موضوع البحث العلمي.

تعتبر الرغبة النفسية أحد العوامل الذاتية التي يشترط توافرها في الباحث، تجعله يميل لموضوع على حساب الآخر، فهي تلعب دورا هاما في اختيار موضوع البحث العلمي لكونها تخلق ارتباطا بين الباحث وموضوع بحثه العلمي، فهي بمثابة همزة وصل بينهما. من شأنها أن تساعده على تحمل أعباء وصعوبات إعداد البحث وتخطيها من خلال تزويده بالصبر والمثابرة. كما تبعده عن الوقوع في الملل، وتخفف عنه الإرهاق المادي والجسدي. ولهذا في الغالب تترك للباحث حرية الاختيار.

2- متى يكون البحث العلمي ذو قيمة علمية؟

يكون البحث العلمي ذو قيمة علمية عندما يهدف إلى:

- اكتشاف معلومات جديدة أو تطوير وتصحيح معلومات سابقة؛
- كما تتحدد قيمته العلمية من خلال أهمية مشكلة البحث المطروحة؛
- وكذلك بحسب نوع التدرج العلمي، فكلما زاد زادت معه القيمة العلمية للموضوع محل الدراسة.

3- تعتبر مشكلة البحث العلمي المحرك الرئيسي له، فكيف يمكن للباحث أن يقوم بتحديدها؟

لا يخفى أنّ اختيار مشكلة البحث العلمي أمر يؤرق الباحث، فهي التي يقوم عليها البحث العلمي، ومنها تحدّد مدى أهميته وقيمته العلمية، ولهذا غالبا ما يطرح على نفسه سؤالين رئيسين وهما: ما هي أهم المشكلات المطروحة على الساحة؟ وكيف أتأكد من اختيار الأنسب منها؟

للّإجابة عن التساؤل حول مصدر المشكلة يمكن القول أنها قد تتأتى من الملاحظة أو نتيجة الاهتمامات الشخصية أو القانونية بموضوعات معينة، من كثرة المطالعة، أو من المحاضرات والملتقيات العلمية أو من استشارة ذوي الاختصاص.

ولحسن اختيارها تطرح الأسئلة التالية: لماذا نهتم بها، ما هي أهميتها، أهدافها، قيمتها العلمية، مدى القدرة على حلها، قابليتها للبحث، البيانات والمعلومات حولها.

4- تلعب المادة العلمية دورا هاما لإعداد البحوث العلمية وهي مرتبطة بجل مراحل البحث العلمي. وفي حالة نذرتها بماذا تنصح الباحث؟

لا يقوم أي بحث علمي إلا بتوفر المادة العلمية، وكلما قام الباحث بجمع أكبر عدد ممكن من المعلومات كلما كان ذلك أنفع للبحث العلمي. ورغم أنها ترتب في المرتبة الثانية من مراحل إعداد البحوث العلمية إلا أنها تلعب دورا هاما في جميع مراحله:

- فهي تعتبر مصدرا مهما لتحديد مشكلة البحث العلمي.
- ومرحلة القراءة بأنواعها الثلاث لا تكون إلا إذا توفرت المادة العلمية.
- لتقسيم وتبويب موضوع البحث العلمي يحتاج الباحث إلى معلومات حول الموضوع محل الدراسة.
- تساعد الباحث على التمييز والفصل بين المعلومات الأساسية والمعلومات الثانوية.
- تخزين المعلومات في البطاقات أو الملفات أو الكمبيوتر.
- ومرحلة الكتابة تحتاج إلى توفر المادة العلمية التي تلعب دورا هاما لكونها تساعد الباحث على الفهم والتحليل والتفسير بهدف صياغة الموضوع والخروج بحلول ونتائج، مع احترام شروط الاقتباس والقواعد الخاصة بالتهميش.
- وفي حالة ندرتها بإمكان الباحث أن يجعل الموضوع محل دراسة مقارنة.

5- الاقتباس لا يعني النقل الحرفي للمعلومات في كافة الحالات.

الاقتباس نوعان: منه ما هو مباشر، وهنا يكون النقل حرفي للمعلومة. غير أنّ هذا النوع يستعمل في حالات خاصة منها: الاعتماد على آيات قرآنية، أو أحاديث نبوية، الاستشهاد بآراء أحد رجال وفقهاء القانون، كتابة نص قانوني، الاستشهاد بمبدأ حكم أو قرار قضائي. وأما النوع الثاني فهو الذي ينبغي أن يرتكز عليه الباحث حتى لا تضيع هويته، فيعبر عن المعلومة بأسلوبه الخاص شرط الحفاظ على معناها الحقيقي. وفي كلتا الحالتين لابد من احترام الأمانة العلمية بإتباع قواعد الإسناد.

6- أنواع الهوامش وما الغرض منها؟

للهوامش ثلاثة أنواع، ولكل منها غرض:

- هوامش شارحة لمزيد من التوضيح وإعطاء أمثلة قد لا يتحملها المتن، فتوضع في الهامش؛
- هوامش محيلة إلى البحث نفسه لتفادي التكرار؛
- هوامش إرجاع الفكرة إلى صاحبها الأصلي، تجنبا للسرقة العلمية أو كما يعرف بالحفاظ على الأمانة العلمية.

7- على أي أساس يفرق الباحث بين المراجع العامة والمراجع الخاصة؟

يحدد الباحث إذا كان المرجع عاما أو مرجعا خاصا بالاعتماد على عنوان الموضوع محل الدراسة، فإذا كان المرجع يتناوله بصفة عامة ويعتبر الموضوع المختار جزءا منه عدّ مرجعا عامّا، أما إذا كان المرجع يتناول الموضوع المختار بصفة مباشرة ومفصلة، فهو مرجع خاص.

8- كيف يتفادى الباحث الوقوع في فخ النزعة الذاتية؟

لأجل تفادي الوقوع في فخ النزعة الذاتية والتقليل من الوقوع في الأخطاء وتجاوز الصعوبات، على الباحث عدم الاعتماد على المنهج التلقائي والاستناد على المنهج العلمي ربحا للمجهود والوقت، وكذا لإضفاء المصداقية والموضوعية على نتائج البحث. وهذا إلى جانب تمتعه بصفات معينة كالانفتاح العقلي، عدم التعصب، الابتعاد عن إثارة الجدل العقيم، الصبر والهدوء، الأخلاق.

9- كيف يحافظ الباحث على الأمانة العلمية؟

من الضروري أن يحترم الباحث الأمانة العلمية، بحيث لا ينسب لنفسه أفكار غيره، فلا بد من إسناد المعلومة إلى صاحبها الأصلي، ويكون ذلك بإتباع قواعد الإسناد أو ما يعرف بالهوامش.

10- كيف يحل مشكل وضع فروع ضمن الخطة؟

المعتمد عليه عند تقسيم موضوع البحث العلمي هو اعتماد خطة أحادية ثنائية التقسيم، ولأجل ذلك لا بد من التقيد بشروط التقسيم خاصة ما تعلّق منها بالتوازن في الخطة، وارتباط العناوين بعضها ببعض وبالموضوع محل البحث. ولكن أكبر مشكل يواجهه الباحث هو عدم تمكنه من وضع الفروع، وهذا المشكل يحل من خلال قراءة الفقرات وتحويلها إلى عنوان ناطق.